

أمننة الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي في سياسات الاتحاد الأوروبي: قضايا إشكالية من منظور ما بعد بنيوي

Securitization of illegal immigration and societal security in EU policies: problematic issues from a post-structuralist perspective



¹ ياسين سيف الإسلام تونسي

¹ جامعة الشلف (الجزائر)، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

y.tounsi@univ-chlef.dz

² عبد الجبار جبار

² جامعة الشلف (الجزائر)، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024 /12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/10

ملخص: تتوخى هذه الدراسة تسليط الضوء على مسار تطور أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي، مبرزاً أهم مراحلها، آلياتها، والمحاذير المترتبة عليها، كما تتفحص الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط الهجرة غير الشرعية بالأمن المجتمعي الأوروبي، وذلك بالاستناد إلى الإسهامات الرئيسية التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية كإطار جديد لتحليل الظواهر الأمنية المستجدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما تبحث الدراسة بشكل رئيس في أسباب هيمنة نهج الأمننة على سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بالاستعانة بالاستبصارات الهامة التي يمكن أن تزودنا بها المقاربة ما بعد البنيوية بشأن طبيعة العلاقة الموجودة بين القوة والمصلحة والخطاب.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن المجتمعي، الأمننة، الاتحاد الأوروبي، ما بعد البنيوية.

Abstract: This study aims to shed light on the development path of the securitization of illegal immigration in the policies of the European Union, highlighting its most important stages, mechanisms, and resulting caveats. The study also examines the nature of the relationship between illegal immigration and European societal security, based on the major contributions made by the Copenhagen School of Security Studies as a new framework for analyzing emerging security phenomena in the post-Cold War world. The study also mainly examines the reasons for the dominance of the securitization approach in the policies of the European Union to confront this phenomenon, using the important insights that the post-structuralist approach can provide us with regarding the nature of the relationship between power, interest, and discourse.

key words: Illegal Immigration; Societal Security; Securitization, European Union; Post-Structuralism.

*ياسين سيف الإسلام تونسي.

مقدمة:

لعمد من الزمن كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعالج في أوروبا على أنّها مسألة اجتماعية واقتصادية، ولكنّها ما فتئت أن تحولت منذ نهاية الحرب الباردة إلى قضية أمنية بحتة، تستلزم معالجتها الاستعانة بوسائل وتدابير استثنائية تقع خارج مجال السياسة العادية، وذلك بفعل مجموعة من الممارسات الاستطردادية وغير الاستطردادية التي أضفت على هذه الظاهرة طابع التهديد والخطر، وهي الممارسات التي صارت تعرف لاحقاً ضمن حقل الدراسات الأمنية النقدية بالأمنّة، المفهوم الذي صاغه الباحث المتميز بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، أول ويفر (Ole Weaver)، لشرح الكيفية التي تصبح من خلالها قضية ما تشكل تهديداً أمنياً وجودياً.

وتعد بلدان الإتحاد الأوروبي من الدول الأكثر تأثراً واعتماداً على هذا النهج في التعامل مع الهجرة غير الشرعية في ظل طغيان خطاب أمني يصور الظاهرة على أنّها تهديد سافر للأمن المجتمعي الأوروبي وتماسكه الهوياتي، حيث لا يزال الإتحاد الأوروبي مستمراً في الاعتماد، بشكل مكثف، على هذا النهج في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك رغم إخفاق هذا الأسلوب في توفير حلول ناجعة للحد من التدفقات المستمرة للمهاجرين غير الشرعيين، ناهيك عما يترتب عنه من تداعيات سلبية ومكلفة.

دوافع اختيار الموضوع:

إنّ أحد أبرز دوافع اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في سد فجوة بحثية قلما تطرقت إليها الدراسات التي تناولت موضوع سياسات وإجراءات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والمتمثلة في غياب تفسير وافي للأسباب الكامنة خلف هيمنة خطاب الأمنّة على سياسات الإتحاد الأوروبي للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، هذا إلى جانب كون الموضوع يندرج ضمن نطاق الاهتمامات العلمية للباحث.

الإشكالية:

على الرغم من محدودية السياسات الناجمة عن الأمنّة في الحد من التدفقات المستمرة للمهاجرين غير الشرعيين، إلّا أنّ الإتحاد الأوروبي ما يزال مستمراً في الاعتماد على هذا النهج لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بشكل بات يطرح العديد من التساؤلات بشأن دوافع تفضيل دول تصف نفسها بالديمقراطية والليبرالية لهذا النهج على حساب باقي التصورات والتدابير البديلة المقترحة للتعاطي مع الظاهرة، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسة التالية: ما هي أهم الدوافع الكامنة خلف هيمنة خطاب الأمنّة على سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية رغم محدوديته في الحد منها؟ وبغرض تسهيل معالجة هذه الإشكالية، تم طرح مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما المقصود بالأمنّة؟
- 2- كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الأوروبي؟
- 3- ما هي أهم مراحل تطور مسار أمنّة الهجرة غير الشرعية في الإتحاد الأوروبي؟

وفي محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة تطرح الفرضيات التالية:

- 1- صعود اليمين المتطرف في أوروبا أدى إلى تعزيز نهج أمننة الهجرة غير الشرعية.
- 2- تزايد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين أثر سلبًا على الأمن المجتمعي الأوروبي.
- 3- أدت أحداث الـ 11 من سبتمبر 2001 إلى تسريع مسار أمننة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي.

المنهجية المعتمدة:

توظف هذه الدراسة منهجًا تكامليًا من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والذي يجمع بشكل رئيس بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بما يوفر فهمًا أعمق لكيفية تأثير خطاب أمننة الهجرة غير الشرعية على سياسات الاتحاد الأوروبي ومراحله المختلفة التي مر بها، وأبرز الدوافع الكامنة خلفه، وعلاقات القوة والمصلحة التي تكتنفه، وماهية الروابط التي تجمع الهجرة غير الشرعية بالأمن المجتمعي.

أهداف المقال العلمي:

يستهدف هذا المقال استكشاف طبيعة العلاقة التي تربط الهجرة غير الشرعية بالأمن المجتمعي، وكذا تفسير مجموعة الأسباب الكامنة خلف هيمنة خطاب الأمننة-الذي أدى إلى تحويل الهجرة غير الشرعية من ظاهرة سوسيولوجية إلى قضية أمنية-على سياسات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول؛ تحت عنوان الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي: بناء مفاهيمي وتأسيس نظري، والمحور الثاني؛ بعنوان أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: المسار والآليات، والمحور الثالث؛ تحت عنوان أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: الدوافع والسرديات

1. الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي: بناء مفاهيمي وتأسيس نظري

لقد انتقلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقود القليلة المنصرمة على مستوى الاتحاد الأوروبي من كونها مجرد قضية سوسيولوجية أفرزتها مجموعة العوامل والظروف الاقتصادية السائدة في البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين غير الشرعيين إلى قضية أمنية بحتة تستدعي اللجوء إلى تدابير استثنائية قصد معالجتها، وذلك بسبب مجموعة من الممارسات الاستطراذية التي أضفت على هذه الظاهرة طابع الخطر بوصفها تهديد للأمن المجتمعي الأوروبي وتماسكه الهوياتي، وعليه يتوخى هذا المحور من الدراسة سبر أغوار هذه العلاقة والدوافع الكامنة خلفها عن طريق تقديم مقارنة مفاهيمية ونظرية لمتغيرات هذه الدراسة، والتي تستند بشكل كبير إلى الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاغن والنظرية ما بعد البنيوية في الدراسات الأمنية.

1.1 الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي: مقارنة مفاهيمية.

قبل محاولة سبر أغوار العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي يتعين علينا أولاً ضبط مفاهيم الدراسة وتحديد بدقة، لاسيما وأنّ المفهومين يعتبر كلاهما من المفاهيم المتنازع عليها في حقل العلوم الاجتماعية، حيث قدم لهما العديد من التعاريف المتباينة بشكل حال دون الوصول إلى إجماع بين العلماء والباحثين على تعريف دقيق وموحد لهما.

أولاً: مفهوم الهجرة غير الشرعية

بالرغم من أنّ مفهوم الهجرة غير الشرعية يعتبر واحداً من بين المفاهيم الأكثر رواجاً واستخداماً في العقود القليلة المنصرمة، إلّا أنّه ما يزال يفتقر لحد الساعة إلى تعريف شامل وموحد يجمع عليه العلماء والباحثين، حيث قدمت له على مدار العقود القليلة الماضية العديد من التعاريف المتباينة والمتنازع عليها، ولكن قبل التطرق إلى التعاريف المختلفة التي قدمت لهذا المفهوم، يتعين علينا أولاً تحديد المقصود بالهجرة لغةً واصطلاحاً.

أ- مفهوم الهجرة: هنالك العديد من التعاريف التي قدمت لمفهوم الهجرة، من أهمها ما يلي:

من الناحية اللغوية، تعرف الهجرة مثلما ورد في لسان العرب لمؤلفه ابن منظور على أنّها نقيض الوصل، وهي تعني الخروج من أرض لأخرى، وأصل المهاجرة لدى العرب هي مغادرة البدوي باديته باتجاه المدينة، غير أنّ هذا المفهوم قد يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية وغير طبيعية، فيقال هجرت الشيء هجرةً بمعنى تركته وأغفلته. (رحموني و آخرون، 2019)

ومن الناحية الاصطلاحية تعرف الهجرة على أنّها: الانتقال للعيش من مكان لآخر مع توفر نية المكوث في الموقع الجديد لفترة طويلة نسبياً، وتستثنى من ذلك الزيارة بغرض السياحة أو العلاج أو غيرها، وقد تحدث الهجرة من دولة لأخرى، أو من قارة باتجاه أخرى، فتسمى (الهجرة الدولية)، وبالتالي، فالهجرة تنقسم إلى نوعين:

-الهجرة الداخلية: وتحدث في نطاق الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، ولا يستلزم هذا النمط من الهجرة توفر تأشيرات أو أذونات مسبقة بغرض الانتقال من منطقة باتجاه أخرى داخل الحدود الجغرافية للوحدة السياسية الواحدة (الدولة).

-الهجرة الخارجية (الدولية): وهي الحالة التي يجتاز فيها الأشخاص الحدود الجغرافية والسياسية منتقلين من بلد معين إلى آخر من أجل الإقامة فيه بشكل دائم أو مؤقت. (حلال، 2021)

ب- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرف منظمة العمل الدولية الهجرة غير الشرعية على أنّها: "الوضع الذي يكون فيه المهاجرين مخالفين للشروط والقواعد المنصوص عليها في التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية، ومن ثم يقصد بالمهاجرين غير الشرعيين كل الأشخاص الذين تنقلوا عبر الحدود بطريقة غير شرعية وبعيدة عن الرقابة المفروضة، أو الأشخاص الذين حظوا بترخيص للعمل بناء على عقد عمل، ولكنهم يخالفونه بالقيام بمهنة

غير مرخصة أو عمل يعاقب عليه القانون الداخلي، أو الأشخاص الذين يدخلون لدولة ما بشكل شرعي وينالون ترخيص إقامة لكنهم يتخطون مدة الإقامة المخولة لهم". (حلال، 2021)

وتعرفها المفوضية الأوروبية على أنها: "عملية الدخول بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة إلى دولة عضو سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، أو الدخول إلى الاتحاد الأوروبي بشكل شرعي وبعد الحصول على موافقة السلطات وحياسة تأشيرة الدخول ومن ثم المكوث هناك بعد انقضاء الفترة المسموح بها، أو تغيير الهدف من الزيارة فيبقى المهاجر هناك دون موافقة السلطات، وأخيرًا يوجد طالبو اللجوء السياسي الذين لم تتم الموافقة على طلبهم ولكنهم يمكنهم في الدولة". (حلال، 2021)

وإجرائيًا يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها: "عملية الانتقال من الدولة المصدرة إلى الدولة المرسله بطرق غير قانونية، أو قد يكون دخول المهاجر قانونيًا، ولكنه يتجاوز الفترة القانونية المسموح له بها، فيصبح مهاجر غير شرعي".

ثانيًا: مفهوم الأمن المجتمعي:

يعتبر الأمن المجتمعي أحد المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل الدراسات الأمنية النقدية، ويعد الباحث باري بوزان (Barry Buzan) أول من استخدم هذا المفهوم بغية سد فجوة المفاهيمية والنظرية التي بدأت تعاني منها الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه: "الإستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور والتغير الأنماط التقليدية للمجتمع، كاللغة والثقافة والهوية والقيم الأساسية المشتركة"، وبمعنى آخر، فإن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على المحافظة على هويته وقيمه الأساسية والمشاركة في مواجهة التهديدات الفعلية والمحتملة، فيما يعرفه أول ويفر (Ole Weaver) على أنه: "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات الفعلية والمحتملة". (أبودوح، 2023)

وقد جاءت صياغة هذا المفهوم في إطار جهود أنصار مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية من أجل توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل قطاعات ووحدات مرجعية جديدة كالفرد والمجتمع، وذلك بما يتجاوز المقاربة التقليدية الدولية الضيقة لمفهوم الأمن، والتي تحصره في مرجعية الدولة والقطاع العسكري-مع إقصاء وتهميش باقي القطاعات والوحدات المرجعية الأخرى للأمن-التي ثبتت محدوديتها في تفسير ومعالجة العديد من الظواهر الأمنية المستجدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كالإرهاب والنزاعات الإثنية والهجرة غير الشرعية.

وإجرائيًا يمكن تعريف الأمن المجتمعي على أنه: "قدرة المجتمع على الحفاظ على تماسكه الهوياتي وقيمه المشتركة في مواجهة التهديدات والظروف المتغيرة".

2.1 نظرية الأمن والمقاربة ما بعد البنيوية في الدراسات الأمنية

تحاول الدراسة هنا التوليف بين إطارين نظريين هما نظرية الأمن التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية والمقاربة ما بعد البنيوية بهدف الاستفادة من الإستبصارات الهامة لكلا المنظورين في

تحليل طبيعة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي، وتفكيك خطاب الأمنّة، وكشف أهم الدوافع الكامنة خلف توظيفه لمواجهة الهجرة غير الشرعية في إطار الاتحاد الأوروبي.

أولاً: نظرية الأمنّة والبناء الاستطراذي للأمن:

تعد نظرية الأمنّة الإسهام الرئيسي الثالث الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن، وهي أحد أبرز المجالات البحثية في برنامج الدراسات الأمنية النقدية، وتعرف الأمنّة على أنّها: عملية إضفاء طابع الخطر والتهديد على قضية ما هي ليست كذلك، وذلك عبر الخطاب الذي يستدل بوجود خطر داهم يهدد بقاء كيان مرجعي ما، قد يكون الفرد أو المجتمع أو الدولة، وذلك بهدف شرعنة اللجوء لتدابير استثنائية لحماية هذا الكيان المرجعي، ويترتب عن ذلك نقل القضية من حيز السياسات العادية إلى مجال السياسات العليا والطوارئ، لكي تتسنى معالجتها هناك بشكل سلس وبعيداً عن القيود والضوابط التي تفرضها القواعد الديمقراطية لصناعة القرار. (حمشي، 2018)

ذلك أنّ مفهوم الأمن عند أنصار مدرسة كوبنهاغن يشير إلى عملية بناء اجتماعي للتهديدات بواسطة الخطاب، وهو غالباً ما يركز على معايير ذاتية ونسبية ومصالح سياسية لبعض الجهات الفاعلة، وذلك بعكس المقاربات التقليدية التي تزعم أن التهديدات تكون ذات طبيعة موضوعية ومستقلة عن اللغة، وعلى سبيل المثال، فالهجرة غير الشرعية قد تعتبر كتهديد لبعض الدول، بينما لا تعتبر كذلك بالنسبة لدول أخرى، وذلك لأنّ التهديد هنا يكون مبني ذاتياً. (بلعربي، 2019)

وتضم هذه العملية ثلاثة مكونات هامة هي: أمنّة الفعل؛ وهي مجموعة الممارسات الاستطراذية وغير الاستطراذية التي تضفي طابع التهديد على مسألة ما، مع أهمية تأكيدها بشكل مسبق على أنّها تعد خطراً وجودياً، ليتم تحويلها إلى حالة من اللأمن، فالأمنّة تشكل أداة فعالة لتعبئة الدعم السياسي والمؤسساتي، وذلك لأنّ انعدام الأمن ينتج الخوف الذي يعد أداة قوية للعمل السياسي، الفاعل؛ وهو الباحث عن أمنّة قضية ما، والذي يسلّزم منه نجاح هذه العملية أن يكون في موقع سلطة وأن يتمتع بالشرعية والمصادقية اللازمة حتى يستطيع إقناع الجمهور المستهدف بأنّ كيان مرجعي ما أصبح وجوده مهدداً، الجمهور؛ وهو الذي يستهلك الخطاب، ويعد المرجع الأساسي للأمن الذي ينبغي أن يكون مشمولاً بالتهديد من أجل إنتاج التأثيرات السياسية المتوخاة، وهو يتطلب من الفاعل المؤمن أن يكون على دراية بمشاعر الجمهور وعواطفه، وأن يحسن توظيفها في خدمة أهداف الأمنّة. (بلعربي، 2019)

ويعتمد نجاح عملية الأمنّة حسب بوزان وآخرون على مجموعتين من الشروط: داخلية (لغوية-نحوية) وخارجية (سياقية-اجتماعية)؛ وتتعلق الشروط الداخلية بالقدرة الإقناعية للخطاب، وذلك عبر توظيف اللغة في نسج خيوط حبكة محكمة تشير في مجملها إلى خطر محقق يجب التعامل معه بشكل فوري وبمختلف الوسائل المتاحة، مع إظهار المخاطر المحتملة الناشئة عن تجاهله، وترتبط الشروط الخارجية بالبيئة الاجتماعية التي تمارس في نطاقها الأمنّة وكذا مواقع السلطة التي تحتلها الفواعل المؤمنة. (حمشي، 2018)

ومن هذا المنظور، فإنَّ أمننة الهجرة غير الشرعية تعني تحويلها من كونها مجرد قضية اجتماعية واقتصادية إلى مشكلة أمنية بحتة وخطر يهدد الأمن المجتمعي الأوروبي وذلك بواسطة الخطاب الذي يربط بين هذه الظاهرة والجريمة المنظمة والإرهاب والبطالة، بما يسوغ اللجوء لتدابير استثنائية وسياسات طارئة تتجاوز الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار قصد معالجتها والحد أثارها، فالعلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي حسب أنصار هذه النظرية هي علاقة مبنية اجتماعيًا وليست موضوعية.

ثانيًا: المقاربة ما بعد البنيوية: علاقات القوة والمصلحة والخطاب

تشكل ما بعد البنيوية حسب الكثير من الباحثين مفهوم مراوغ تصعب الإحاطة به، وهي تشير في أبسط معانيها إلى الإسهامات الفكرية لعدد من الفلاسفة-خاصة الفرنسيين- من أمثال جاك دريدا، وفرونسو ليوتار، وميشال فوكو، من الذين اشتغلوا بتشريح الخطابات التكوينية الحداثية وقياس أثارها على التقدم المعرفي، كما أنَّها تشير إلى أحد أنواع الفلسفة الاجتماعية والسياسية والأدبية المستهدفة نقد وتعرية المجتمع والأنماط العقلانية للفكر الغربي وقد بدأت كظاهرة فكرية وثقافية في عشرينات القرن الماضي في مجال الفن، ثم امتد تأثيرها ليشمل مجالي الاجتماع والسياسة في الستينات، وقد عرفها جون فرنسو ليوتار (Jean-François Lyotard) على أنَّها: "جحود لما بعد السرديات". (قوجيلي، 2014)، وتميل هذه المقاربة إلى التشكيك في جميع أشكال المعرفة التي تدعي قدرتها على الإمساك بالحقيقة، وهو ما جعل أعمالاً فكرية كبرى مثل الماركسية والتحليل النفسي لفرويد محل نقد شديد بسبب إدعاء أنصارها بقدرة نظرياتهم على الكشف عن حقيقة محددة عن هذا العالم. (بيلس و سميث، 2004)

ذلك أنَّ الحقيقة عند ما بعد البنيويين ليست واحدة بل متعددة ويمكن أن تأخذ أشكال مختلفة في نفس الوقت نظرًا لارتباطها بسياق اجتماعي وتاريخي محدد، بما يضفي عليها طابع النسبية والخصوصية، فالحقيقة تتعدد بتعدد الثقافات الاجتماعية، وهي بالتأكيد تعكس توازنات القوة الموجودة في مجتمع ما، ويجادل فوكو بأنَّ: "الخطابات الأكاديمية لم تكن البتة مخرجًا محايدًا للبحث العلمي الأكاديمي، بل نشأت في إطار علاقات القوة التي تتخلل كل أنظمة المعرفة. الشيء الذي يعني أنَّ مفاهيم مثل العقل والحقيقة هي نتاج ظروف تاريخية واجتماعية محددة. وبحسب ذلك يتعذر الإشارة إلى مفهوم أساسي للحقيقة، بل إلى فكرة حقائق متعددة". (عديلة و شوية، 2021)

ويضيف الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت بأنَّ: "إمتلاك القوة يلوث لا محالة ملكة التمييز العقلي. وإنَّ تلك النظرة تحديداً، هي التي شرع ميشيل فوكو وما بعد البنيوية بوجه عام في إثارة الإشكالات بشأنها. فبدلاً من تناول عملية إنتاج المعرفة ببساطة باعتبارها مسألة إدراكية، تعتبر ما بعد البنيوية إياها مسألة أخلاقية وسياسية. ولقد أراد فوكو أن يرى ما إذا كانت هناك مصفوفة مشتركة تربط معاً مجالات المعرفة والقوة، وحسب فوكو، يوجد اتساق عام لا يصل إلى حد التماهي بين أنماط التأويل وميكانيزمات القوة". (بورتشيل و آخرون، 2014).

وغالبًا ما ينزع هذا الخطاب إلى الظهور في صيغة ثنائية الأنا والآخر، والتي تصور الآخر عادةً كتهديد وخطر يجب احتواءه وتحييده، ولو أنه ليس محتمًا أن تسلك هذه الثنائية المسار ذاته في كل مرة بإعادة إنتاج الآخر بوصفه عدو، غير أن ممارسات السيادة والأمن تنزع عادةً إلى إعادة إنتاج هذا النمط من التفكير، وهذه العلاقة بين الذات والآخر، والداخل والخارج، تقوم على تهميش الآخر والخارجي، وتضمينه في مرتبة أدنى أخلاقيًا وفكريًا، والتي يتشكل على إثرها فضاء الأخلاقي السيد/التابع. (قوجيلي، 2014)

وفي مجال الدراسات الأمنية، تبلورت معظم معالم هذه النظرية مع بداية تسعينات القرن الماضي عبر الأعمال الأكاديمية لباحثين مثل واكر وديريديان وكامبل وغيرهم من الذين تناولوا المسائل الأمنية كجزء من الأجندة البحثية للعلاقات الدولية وليست مستقلة عنه، ثم لم يلبث أن تضاعف الاهتمام بدراسة الشؤون الأمنية بشكل مستقل نتيجة بروز تهديدات غير تقليدية، والتي ارتبطت بمسائل معقدة وإشكالية في التفكير الدولي الحديث كالهوية والعنف والسيادة، والتي يؤكد أنصار ما بعد البنيوية على وجود علاقة تداخل وشيخ بينها. (قوجيلي، 2014)، وبحسب ما بعد البنيويين "من المستحيل التكلم أو الكتابة عن الأمن من موقع محايد"، (قوجيلي، 2014، صفحة 58) ذلك أن الخطاب يكون دائمًا نتاج لقوة ومصصلحة معينة، حيث يقول أحد الباحثين بأنه: "من يملك صلاحية تعريف الأمن، يملك سلطة تحديد الخطابات الأمنية المشروعة والتدابير المنوطة بإضفاء الشرعية عليها". (قوجيلي، 2014، الصفحات 53-54)

وإذا ما افترضنا بأن المجتمع هو بمثابة سيفسء من الهويات/ الجماعات المتنافسة فيما بينها، وبأن كل هوية/جماعة لها أهداف ومصالح معينة تسعى لتحقيقها، والتي يجري التعبير عنها غالبًا بواسطة الخطاب الذي يعكس لا محالة توازنات القوة السائدة في المجتمع، فإنه بحسب هذا المنظور لا يعدو خطاب أمننة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الأوروبي أن يكون سوى تعبير عن مصلحة وأهداف جماعة محددة في مقابل الجماعات الأخرى التي يزخر بها المجتمع، وهو ما يدفعنا إلى البحث عن مصادر قوة هذا الخطاب، والتي أدت إلى تفوقه على حساب باقي الخطاب الأخرى بشأن كيفية التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية في سياق الاتحاد الأوروبي.

2. أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: المسار والآليات

لقد مرت عملية أمننة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي بالعديد من المحطات والأحداث الهامة التي أسهمت في تحويل مسألة الهجرة غير الشرعية من مشكلة اجتماعية إلى قضية أمنية دفعت الاتحاد الأوروبي إلى توظيف مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية الصارمة والمشددة للحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى القلعة الأوروبية.

1.2 مراحل تطور أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي

لسنوات عديدة، كانت مسألة الهجرة غير الشرعية تعالج في أوروبا على أنها قضية سوسيلوجية ذات أبعاد اقتصادية، بيد أنه منذ مطلع تسعينات القرن الماضي أخذ التصور الأوروبي لهذه الظاهرة حسب الباحث ديديه بيغو (DiddierBigo)، منحًا أمنيًا بحثًا أثر لاحقًا في معظم السياسات

والإستراتيجيات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في مواجهة هذه الظاهرة، وذلك بسبب التخويف الممنهج لصناع القرار الأوروبيون لمجتمعاتهم.(غربي و آخرون، 2014)

فقد حاولت بعض النخب السياسية في أوروبا مستندة إلى أفكار مدرسة كوبنهاغن إدراج الهجرة ضمن فئة القضايا التي يجب أن تشملها الأمنة، وذلك عن طريق تبني خطاب رئيسي يعتبر الهجرة عمومًا والهجرة غير الشرعية تحديدًا كمصدر لعدم الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي، وسببًا للعديد من المشاكل الاقتصادية، ويُعتقد بأنَّ الغرض من ذلك كان لأجل إعادة تهيئة التحالفات الاجتماعية والسياسية في أوروبا، مع محاولة دمج جميع فئات الهوية الجماعية الأوروبية، بما يساعد على حشد الدعم للمجتمع السياسي المعني.(بلعربي، 2019)

ومنذ ذلك الحين أقحمت الهجرة غير الشرعية في صميم العقيدة الأمنية لأوروبا، وقد تزامن ذلك مع بروز مفهوم الأمن المجتمعي الذي يؤكد على الهوية كقيمة مرجعية تجب حمايتها من تهديدات الهجرة، ومع مرور الوقت تكاد تختفي جميع الجوانب الإنسانية والاقتصادية لهذه الظاهرة في مقابل طغيان البعد الأمني الذي ربط خطابًا وتطبيقًا بين الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة.(بن عتر، 2015)

وقد بدأت محاولات أمنة الهجرة مع معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي في عام 1992، والتي وضعت قضية الهجرة ضمن السلة الثالثة للاتحاد الأوروبي التي تشمل قضايا التعاون القضائي والشرطة في المسائل الجنائية، كما أكدت هذه المعاهدة على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها الهجرة واللجوء، مع وجود مساعي حثيثة لدمج التعاون الحكومي الدولي السابق في هذه المجالات في الاتحاد، بحيث يتولى المجلس الأوروبي بالتعاون مع المفوضية الأوروبية مهمة إبلاغ البرلمان الأوروبي بالمعلومات المتعلقة بأعمالهما في مجال الهجرة واللجوء، وقد جرى لاحقًا توسيع الصلاحيات التشريعية للمفوضية والمجلس في مجال وضع القواعد التي تخص الهجرة واللجوء في إطار اتفاقية أمستردام الموقعة عام 1997، والتي شددت على ضرورة خلق ميكانيزمات مشتركة تدعمها ترسانة من القواعد والقوانين التي تحدد شروط الدخول والإقامة وإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة وغيرها من التدابير ذات الصلة.(حسين، 2021)

ورغم ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 1992 و2001 تراجعًا في حدة ووتيرة خطاب الأمنة، إذ لم يتم الربط بين الهجرة والإرهاب، ولم يحرض الخطاب على اللجوء إلى تدابير طارئة، ويعزو بعض ذلك إلى انتفاء الإجماع بين النخب السياسية الأوروبية، وإخفاق الخطاب في استمالة المجتمع الأوروبي، مما أجل عملية الأمنة إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.(بلعربي، 2019)

والتي خلفت آثار سياسية واقتصادية ونفسية سلبية على الدول والمجتمعات الأوروبية، ذلك أنَّها رسخت فكرة الخوف من الأجانب، وخاصة الوافدين من الدول العربية والإسلامية، والذي عكسته العديد من الإجراءات المتخذة في هذا المجال، ومن أهمها إعادة صياغة قانون الهجرة، وكذا ما جاء في الوثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن المقترحة من قبل الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية، خافيير سولانا، والتي تبناها المجلس الأوروبي خلال اجتماعه في شهر ديسمبر 2003، والتي أكدت على أن

التحديات الجديدة كالهجرة غير الشرعية أصبحت تستوجب الاستعانة بوسائل متنوعة كالاستخبارات والوسائل الشرطية والقانونية والعسكرية، فيما أتاحت مخرجات اجتماع برلين إمكانية استعمال قدرات حلف الناتو في مواجهة هذه التحديات اللاتماثلية التي عكست توافق الرؤية الأوروبي-أطلسية التي تعتبر المتوسط كمنطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة ينبغي الحفاظ عليها وحمايتها من مختلف المخاطر والتحديات، من بينها الهجرة غير الشرعية. (بوستي، 2022)، ومن ذلك الحين أصبحت مستويات الأمننة تتصاعد باطراد شديد في إطار سياسات الاتحاد الأوروبي لمجابهة الهجرة غير الشرعية.

2.2 آليات أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي

لقد وازبطت بلدان الاتحاد الأوروبي في السنوات القليلة المنصرمة على تطبيق نهج الأمننة بشكل مكثف في التعاطي مع مسائل الهجرة واللجوء، لتبلغ الممارسات الأمنية ذروتها مع أزمة اللاجئين السوريين عام 2015، وذلك عندما قابلت الحكومات الأوروبية المهاجرين واللاجئين الفارين من الاضطهاد وتدهور الأوضاع الأمنية والمجتمعية في دولهم بمزيد الصرامة والمغالاة في توظيف الأدوات الأمنية والعسكرية والقانونية الردعية للحد من تدفقات المهاجرين الوافدين إليها، ولعل من أهم الوسائل والإجراءات المعتمدة ما يلي:

1-تكثيف مراقبة الحدود:

لقد وظفت دول الاتحاد الأوروبي في السنوات القليلة الماضية مجموعة كبيرة ومتنوعة من التدابير والآليات لمراقبة وحماية الحدود الخارجية البرية والبحرية للقلعة الأوروبية في مواجهة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين في منطقة المتوسط، والتي كان من أبرزها إنشاء وكالات أمنية مشتركة على غرار وكالة الأوروبية لحرس الحدود وحماية السواحل "فرونتكس" لإدارة الحدود المشتركة للاتحاد الأوروبي، مع إقامة عدة مراكز للإنذار مبكر، بالإضافة إلى إطلاق درويات بحرية منظمة في البحر المتوسط تعمل على تحديد المهاجرين السريين الوافدين خاصةً من ليبيا ومنطقتي سبتة ومليلة، ووضع خلايا مختصة في تتبع عصابات الاتجار بالبشر في محاور معينة، هذا إلى جانب إقامة الأسوار والتسييج ووضع أجهزة المراقبة والاستشعار وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي.

2-المناولة الأمنية:

حيث حاول الاتحاد الأوروبي إقامة مناطق عازلة بين حدوده الجغرافية-المؤسسية وحدوده الأمنية عن طريق رسم هذه الأخيرة بعيداً عن الأولى، والغرض من ذلك هو نقل عمليات مواجهة الهجرة غير الشرعية من حدود الاتحاد إلى عمق تراب دول الضفة الجنوبية للمتوسط وصولاً إلى حدودها الساحلية-الصحراوية، وذلك بتحويل هذه المناطق إلى نقاط للمراقبة والتفتيش حتى لا يتمكن المهاجرين من اجتياز البحر المتوسط وتجنب ضغط الرأي العام الأوروبي في حال تمكنوا من بلوغ الضفة الشمالية للمتوسط، وذلك في ظل تنديد الكثيرين بعدم صرامة وجدية الاتحاد في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية وعدم مراعاته لحقوق وكرامة المهاجرين (بن عنتر، 2015)

3-إنشاء قواعد بيانات وأنظمة معلومات لمراقبة الحدود:

لقد عمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء العديد من أنظمة المراقبة في الفترة الماضية على غرار نظام شنغن للمعلومات، نظام معلومات التأشيرة، بالإضافة إلى النظام المتكامل للمراقبة الخارجية SIVE، هذا الأخير أصبح اليوم أحد أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا، والذي يقوم بمسح المساحات البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين السريين، وقد بدأ تطبيق هذا النظام عام 1999 حول منطقة مضيق جبل طارق الذي كان يعتبر في ذلك الوقت أحد أكثر المعابر استخدامًا من طرف المهاجرين غير الشرعيين، وذلك عبر استخدام تقنيات متطورة لمراقبة الحدود وإدارتها على غرار أجهزة الرادار للمسافات الطويلة وأجهزة الكشف الليلي والكاميرات الحرارية وطائرات الهيلوكوبتر. (بوستي، 2022)

4- إقامة مراكز لاحتجاز واعتقال المهاجرين:

أنشأ الاتحاد الأوروبي العديد من المراكز لاحتجاز واعتقال المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم في الحدود الأوروبية، ليتم بعد ذلك ترحيلهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية والجدير بالذكر أنّ هذه المراكز تفتقر إلى أدنى المعايير الإنسانية المطلوبة في الاعتقال، وعلاوة على ذلك فقد أتاح القانون الجديد الذي أقره البرلمان الأوروبي في عام 2008 إمكانية اعتقال المهاجرين السريين وطالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم، والمثير في الأمر أنّ من بين الذي يمسه الاحتجاز هم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وذلك لمدة تصل إلى 18 شهر مع إمكانية منعهم من دخول الفضاء الأوروبي لمدة خمس سنوات، (بوستي، 2022)، ليضاف كل ذلك لقائمة العراقيل والمخاطر العديدة التي تواجه المهاجرين السريين في طريقهم إلى أوروبا

3. أمنّة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي: الدوافع والسرديات

في هذا المحور الثالث والأخير من الدراسة سنحاول توظيف الإسهامات الرئيسة التي قدمتها المقاربة ما بعد البنيوية للدراسات الأمنية وخاصة فرضياتها بشأن الروابط بين القوة والمصلحة من تشريح خطاب أمنّة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وكشف أهم الأسباب الكامنة وراء تفضيله على حساب باقي التصورات والمقاربات المقترحة لمجابهة هذه الظاهرة على صعيد الاتحاد الأوروبي.

1.3 أمنّة الهجرة غير الشرعية: السرديات والسرديات المضادة

في مقابل مجموعة السرديات التي تصور ظاهرة الهجرة غير الشرعية كتهديد وخطر على الأمن الأوروبي بمفهومه الشامل، شهدنا صعود خطاب مضاد يدافع عن حقوق وكرامة المهاجرين وطالبي اللجوء، تبناه بعض السياسيين اليساريين وأصحاب الرأي المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، والمنظمة الدولية للهجرة التي انتقدت الأمنّة المفرطة والطريقة غير إنسانية التي تعاملت بها الحكومات الأوروبية مع المهاجرين وطالبي اللجوء، كما سعت لإسماع صوتهم وفضح جميع الممارسات والانتهاكات القمعية التي تمارس في حقهم، هذا ولجأت بعض المنظمات غير

الحكومية إلى الأخذ بزمام المبادرة عبر تنفيذ عمليات الإنقاذ في عرض البحر المتوسط أسفرت عن إنقاذ حياة الآلاف من المهاجرين من خطر الغرق الحتمي.

كما ظهر في الوقت ذاته خطاب أكاديمي عكسته مجموعة من الدراسات الهامة التي دحضت مسوغات أمنة الهجرة غير الشرعية، مؤكدةً على العلاقة الإيجابية بين الهجرة والإقتصاد، الهجرة والثقافة، الهجرة والديمقراطية، الهجرة والأمن، ومنتقدةً الأمنة المفرطة التي تنهجها الحكومات الأوروبية، والتي تمخض عنها تداعيات سلبية ليس على أمن المهاجرين فقط، بل طالت الأمن القومي والمجتمعي الأوروبي نفسه، الكيان المرجعي الذي يفترض أن تحميه الأمنة، ذلك أن ممارسات الأمنة بجانب كونها مكلفة مادياً، فإنها قد طعنت في العديد من المبادئ والقيم الأساسية التي تقوم عليها الهوية الأوروبية، ولاسيما قيم التعددية وحماية حقوق الإنسان.

فيما ظهرت خطابات أخرى متحيزة، دعت إلى التعامل بشكل انتقائي مع المهاجرين بناءً على اعتبارات ثقافية وعرقية ودينية، وهو ما وقفنا عليه منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك بعدما فتحت عدة بلدان أوروبية أبوابها أمام اللاجئين الأوكرانيين في مقابل إقصاء غير الأوروبيين، وخاصة العرب والمسلمين من تقديم طلبات اللجوء.

إذن على الرغم من وجود تعددية في الخطابات والسرديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في الأوساط السياسية والاجتماعية والأكاديمية الأوروبية، ورغم إخفاق نهج الأمنة في الحد من التدفقات المستمرة للمهاجرين، وهو أمر كان متوقعاً لكونه لم يحاول أن يعالج الأسباب الحقيقية الكامنة خلف الظاهرة، والمتمثلة في تدهور الظروف الإنسانية والاقتصادية والأمنية في البلدان المرسلّة للمهاجرين، إلّا أننا ما نزال نشهد طغيان التصور الأمني في خطاب الاتحاد الأوروبي وسياساته المتعلقة بالهجرة في مقابل تهميش وإقصاء التصورات البديلة الأخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هيمنة هذا التصور على سياسات الاتحاد الأوروبي ومقارنته لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2.3 أمنة الهجرة غير الشرعية: علاقات القوة والمصلحة

إلى جانب الشرطين المذكورين آنفاً المتعلقين بنجاح عملية الأمنة والمتمثلين في قدرة الخطاب على الإقناع، ومواقع السلطة التي تحتلها الفواعل المؤمنة، هنالك مجموعة كبيرة ومتنوعة من العوامل والأسباب التي أسهمت في تفوق وطغيان خطاب الأمنة على سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بكيفية مواجهة الهجرة غير الشرعية، ونذكر من أهمها ما يلي:

1- صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

إنّ من أبرز العوامل التي أسهمت في أمنة ظاهرة الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية تحديداً هي صعود اليمين المتطرف في أوروبا، وتغلغله في هياكل السلطة، مستمداً قوته من فعالية إستراتيجيته الخاصة بالتعبئة، وتنظيمه العالي، والانتخابات المتناسكة، وتحالفاته الواسعة، ونخبه الأكثر تأثراً بالتغيرات الاجتماعية، هذا إلى جانب نجاحه في الإستثمار في الأخطاء السياسية للأحزاب المنافسة، وهو ما

يزيد من ضراوة المواجهة بين المجتمع المحلي والعالم الخارجي، وبين عامة الناس والنخب المجتمعية. (التطرف في أوروبا، مخاطر الخطاب المتطرف)

وغالبًا ما يركز اليمين المتطرف في غضون الحملات الانتخابية على توظيف مخاوف الجمهور من الهجرة لتعزيز وعائه الانتخابي، وهو الذي تقوم إيديولوجيته على مناهضة الهجرة والترويج لخطابات كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، والاستعلاء ورفض تعددية الثقافات وإزديادها، مقابل التأكيد على نقاء الهوية الوطنية وأهمية الحفاظ عليها، لتصبح الأحزاب اليمينية طرفًا رئيسًا في صوغ السياسات الأوروبية المناهضة للهجرة، والمثير للاهتمام أنَّ التصور اليميني بات هو التصور السائد لدى الأطياف السياسية الأخرى في المجتمع في إطار المنافسة الانتخابية. (بوستي، 2022)

"إذ لا يفوت رؤساء هذه الأحزاب وأعضائها أية الفرصة في تصريحاتهم إلّا وتطرقوا إلى مشكلة الهجرة وانتقدوها، فهذا بيم فورتيون رئيس الحزب اليميني الهولندي يصرح قائلاً: لقد إمتلأت هولندا، ويجب أن تغلق أبوابها، والأمر ذاته بالنسبة إلى لوبان بمقولته الشهيرة: "الفرنسيون أولاً" كما طالب بالنص في الدستور على ما يدعوه "الألوية الوطنية"، وبذلك أصبح المهاجر في نظر اليمين المتطرف هو السبب الرئيسي لكل المشاكل التي تعانيها المجتمعات الأوروبية كالبطالة والجريمة". (مشري، 2015، صفحة 66)

وتعاظمت فرص اليمين المتطرف في الترويج لخطاب الأمنّة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تعصف بالقارة الأوروبية التي تواجد بها نحو 22 مليون عاطل عن العمل في عام 2015، وبلغت هذه الممارسات الاستطردادية ذروتها مع الأزمة الاقتصادية في عام 2008، عندما وظفت هذه الأحزاب مشاكل الشعوب ومخاوفها من البطالة لمصلحتها، كما حاولت في الأعوام الماضية الاستثمار في جائحة كوفيد-19 لتأجيج الرأي العام ضد حكوماته التي أخفقت في احتواء الظاهرة، وهو ما وفر مساحة وحرية كبيرة للأفكار اليمينية المتطرفة التي تنم عن كراهية الأجانب. (التطرف في أوروبا، مخاطر الخطاب المتطرف)

2- وسائل الإعلام:

لقد لعبت وسائل الإعلام، وخاصةً تلك الموالية لليمين المتطرف دورًا كبيرًا في الترويج للأفكار المعادية للمهاجرين غير الشرعيين، إذ توصلت الباحثة تسوكالا أناستازيا (TsoukalaAanastassia) في دراستها المهمة التي أجرتها بشأن محتوى أهم الصحف الوطنية والقنوات التلفزيونية حول ظاهرة الهجرة إلى نتيجة أساسية مفادها أنَّ وسائل إعلام بعض الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا تجرم الهجرة دون أن تعكس واقعها الحقيقي لتسهم بذلك في بلورة رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف، حيث سلطت معظم المقالات المنشورة في هذه الصحف الضوء على الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين، حتى التافهة منها، مستخدمة عناوين فضفاضة مثل: غزو اليانسين، الغزو الإجرامي، وحالة طوارئ على الحدود، والتي نجحت إلى حد ما في تكوين رأي عام مناهض للهجرة، وهو ما أكدت عليه نتائج الاستطلاع الذي أجرته الأوروبية للمسح الاجتماعي في عام 2002، عندما صرح قرابة 40% من المستجوبين بأنَّ ظاهرة الهجرة تمارس التأثير السلبي على الوظائف والأجور. (مشري، 2015)

وفي نفس السياق أكدت السيدة إليسا راي (Elissa Ray) أنّه: "عبر عشر سنوات كاملة، لاحظنا ارتباطاً كاملاً وثيقاً بين خطاب الكراهية للإسلام والمسلمين سياسياً وإعلامياً وبين أعمال العنف التي تمارس ضد المسلمين، ويعني هذا أنّه كلما روجت أجهزة الإعلام والساسة لهذه الكراهية العنيفة ضد المسلمين كلما شعر المواطنون بأنّهم أحرار في ممارسة التمييز والعنف ضد المسلمين". (بوستي و آخرون، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، 2019)، وهو ما يؤكد على الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام الأوروبي وتشكيل تصوراتّه بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما تلك الموالية لليمين المتطرف والتي تتلقى تمويلها من شخصيات ومؤسسات وشركات ينتمي أصحابها إلى اليمين المتطرف أو من ذوي النزعة العنصرية المناهضة للأجانب.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الممارسات الاستطردادية قد أفضت إلى نتائج سلبية ملموسة على أرض الواقع، حيث لجأت الحكومات الأوروبية إلى فرض المزيد من القوانين الصارمة للهجرة مع تشديد الرقابة على الحدود، وبناء الأسوار، وعسكرة تخومها، وإقامة مراكز للاعتقال، هذا فضلاً عن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين على الحدود، هذا إلى جانب توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع البلدان المصدرة للهجرة لإعادة ترحيل وتوطين المهاجرين غير الشرعيين، وهو الأمر الذي كانت له تداعيات وخيمة على أمن المهاجرين وطالبي اللجوء بالإضافة إلى تأثيره على سمعة أوروبا وهويتها المتخيلة التي تتغنى بقيم التسامح والتعددية وحقوق الإنسان، وهو ما جعلها محل نقد كبير من طرف المؤسسات الأمم والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمهاجرين وطالبي اللجوء.

الخاتمة:

بعد الوقوف على أبرز مراحل تطور أمنّة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي والممارسات التي أسهمت في تحويل هذه الظاهرة من قضية اجتماعية إلى مشكلة أمنية تهدد الحكومات والمجتمعات الأوروبية، وبعد التطرق إلى أهم الدوافع التي كرسّت تفوق التصور الأمني للهجرة غير الشرعية على حساب باقي التصورات، وجب الآن الإشارة إلى أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة:

-النتائج:

- 1- إنّ العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي ليست موضوعية بل علاقة استطردادية منشأة اجتماعياً بواسطة الخطاب الأمني؛
- 2- أدى خطاب أمنّة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي إلى تحويل هذه الظاهرة من كونها مجرد مسألة سوسيولوجية إلى قضية أمنية بحتة وتهديد للهوية المجتمعية الأوروبية، بشكل استلزم اللجوء إلى تدابير استثنائية وطارئة من أجل الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا؛
- 3- إنّ خطاب الأمنّة يعكس علاقات القوة/المصلحة السائدة في المجتمع؛

4- لعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا ووسائل الإعلام الموالية له دورًا كبيرًا في تعزيز نهج أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي.

-التوصيات:

- 1- ضرورة العمل على تشجيع الجهود الرامية إلى تفكيك خطاب أمننة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي واستبداله بخطاب أكثر إنسانية يراعي حقوق وكرامة المهاجرين السريين؛
- 2- ضرورة توجيه جهود الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأسباب الحقيقية الكامنة خلف تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية، والمتمثلة في تدهور الظروف الأمنية والاقتصادية والمجتمعية في البلدان المرسله للمهاجرين غير الشرعيين، وذلك بدلًا من المعالجة الأمنية السطحية للظاهرة.

قائمة المراجع

- أحمد قاسم حسين. (2021). *الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي* (الإصدار ط 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- *التطرف في أوروبا، مخاطر الخطاب المتطرف*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 1 جانفي، 2023، من المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات: <https://www.europarabct.com>
- أمينة حلال. (2021). *التحديات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- توفيق بوستي. (2022). *أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي*. مجلة المعهد المصري ، صفحة 129.
- توفيق بوستي، و آخرون. (2019). *الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة* (الإصدار ط 1). برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- جون بيلس، و ستيف سميث. (2004). *عولمة السياسة العالمية* (الإصدار ط 1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- خالد أبودوح. (2023). *الأمن المجتمعي. أوراق السياسات الأمنية ، الصفحات 1-2*.
- سكوت بورتشيل، و آخرون. (2014). *نظريات العلاقات الدولية* (الإصدار ط 1). المركز القومي للترجمة.
- سيد أحمد قوجيلي. (2014). *الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن* (الإصدار ط 1). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- عبد الرحيم رحموني، و آخرون. (2019). *الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- عبد النور بن عنتر. (2015). *الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة*. تاريخ الاسترداد 20 ديسمبر، 2022، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk>
- علي بلعربي. (2019). *أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن المجتمعي*. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، صفحة 874.
- محمد حمشي. (جولية، 2018). *مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية*. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، صفحة 345.
- محمد عديلة، و مسعود شوية. (جانفي، 2021). *دراسة العلاقات الدولية بين التفسير والفهم*. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، صفحة 504.
- محمد غربي، و آخرون. (2014). *الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة* (الإصدار ط 1). وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- مرسي مشري. (2015). *أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية الدوافع والانعكاسات*. سياسات عربية .